

نص الورقة الإسرائيلية التي صاغها وزير الخارجية الإسرائيلي وقدمها إلى الوفد الفلسطيني خلال مفاوضات تنفيذ الحكم الذاتي.*

اتفق الطرفان على ما يلي:

1. **المعابر:** بينما تواصل إسرائيل مسؤوليتها عن الأمن الخارجي على الخطوط الحالية يتم عبور الممرات على النحو التالي:
 - أ. سيكون هناك محطة واحدة بشبّاكين إسرائيلي وفلسطيني يفصلهما حاجز زجاجي.
 - ب. يقوم على القسم الفلسطيني شرطي فلسطيني وعلم فلسطيني ويقوم على القسم الإسرائيلي شرطي إسرائيلي وعلم إسرائيلي.
 - ج. يمر جميع العابرين عبر بوابة إلكترونية وثم يتم فصلهم: الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يمرون عبر شبّاك السلطة الفلسطينية حيث يتم فحص وثائقهم ليتوجهوا بعد ذلك إلى الشبّاك الإسرائيلي.
 - د. يتم الفحص بشكل أساسي بواسطة وسائل إلكترونية حفاظاً على الكرامة ومنعاً لإضاعة الوقت.
 - هـ. يحق للطرفين فحص هوية كل شخص يعبر الممر وله كذلك حق النقض في منع أي شخص من العبور.في حال وجود مشتبه به سبق أن اعتقلته السلطات الإسرائيلية، يتم إعلام السلطة الفلسطينية والعكس صحيح.
- و. يمر الزائرون الفلسطينيون عبر الشبّاك الإسرائيلي أولاً في حين يتوجه الإسرائيليون وزوار إسرائيل إلى الشبّاك الإسرائيلي مباشرة.
- ز. سيكون هناك حزام ناقل واحد ليتمكن الطرفان من فحص الأمتعة.
- ح. الشخصيات المهمة الفلسطينية تعفى من الإجراءات المذكورة.
- ط. في حال ضرورة القيام بفحص جسدي لشخص فلسطيني فإن عملية الفحص ستنفذ من قبل فلسطيني في حضور مراقب إسرائيلي.
- ي. قضايا الجمارك جميعها ستنفذ وفقاً للاتفاق الذي سيتم التوصل إليه في باريس.

2. أريحا

إضافة إلى منطقة أريحا. العوجا سيتم إضافة التالي:

- أ. مشروع موسى العلمي.
- ب. منطقة تصل بين أريحا والعوجا.
- ج. دير قرنطل.
- د. تكون الشؤون الدينية في النبي موسى تحت السلطة الفلسطينية.
- هـ. يسمح للحجاج الفلسطينيين الوصول إلى المنطقة التي عمدها السيد المسيح على نهر الأردن تحت علمهم.
- و. الخطط المشتركة في البحر الميت كما وردت في إعلان المبادئ.

3. غزة

* "الحياة" (لندن)، 1993/12/31، نقلاً عن "جبروز اليم بوس"، 1993/12/3. وقد قدمت الورقة الإسرائيلية خلال جلسة تفاوض عُقدت في القاهرة بتاريخ 1993/12/28، وترأس الطرف الفلسطيني فيها محمود عباس (أبو مازن)، والجانب الإسرائيلي شمعون بيرس.

- أ. تبقى الأراضي الخاصة بأيدي المالكين تحت السلطة الفلسطينية ما عدا النواحي الأمنية كما اتفق.
- ب. سيدرس الجانب الإسرائيلي ما إذا كان بالإمكان نزع الأراضي الخاصة من المنطقة الأمنية.
- ج. سيبحث الجانب الإسرائيلي إمكان تسليم أراضي الدولة إلى السلطات الفلسطينية.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx